

اسم البرنامج: ما وراء الخبر

عنوان الحلقة: الاختلالات القانونية والإجرائية في محاكمة مرسي

مقدم الحلقة: عبد الصمد ناصر

ضيوف الحلقة:

- إسلام لطفي/ ناشط سياسي

- أحمد عبد الحفيظ/ نائب رئيس الحزب الناصري المصري

- مروة زكريا/ منسقة رابطة شهداء الاتحادية (عبر الهاتف)

تاريخ الحلقة: ٢٠١٣/١١/٤

المحاور:

- سرية محاكمة مرسي

- ثغرات قانونية وإجرائية

- خطوات ورسائل مدروسة

عبد الصمد ناصر: السلام عليكم ورحمة الله، قال التحالف الوطني لدعم الشرعية في مصر اليوم إن إجراءات محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي وأربعة عشر من قيادي جماعة الإخوان المسلمين باطلة، وفي السياق ذاته اعتبر القيادي في جبهة الإنقاذ وحيد عبد المجيد أن المحاكمة تفتقد للشفافية، وكانت رابطة أسر شهداء الاتحادية هي التي تمثل عددا من ضحايا قصر الاتحادية قد رفضت المحاكمة ودعت إلى ضرورة القبض على المتهمين الحقيقيين حسب قولها في حين وصفت حركة الصحفيون من أجل الإصلاح المحاكمة بمهزلة القرن.

نتوقف مع هذا الخبر لنناقشه في محورين: ما هي دلالات وجود ثغرات قانونية وإجرائية في محاكمة بأهمية محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي؟ وما هي الرسائل التي قد تبعث بها مثل هذه المحاكمة إلى المصريين؟

توالت إذن التصريحات التي تشير إلى وجود ثغرات إجرائية وقانونية جسيمة في محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي، فضلاً عن اعتبارها من قبل وكلائه وأنصاره محاكمة سياسية، وقد رأى عددٌ من المحامين أن التجاوزات القانونية التي شابَت القضية

كفيلة ببطلان المحاكمة برمتها.

[تقرير مسجل]

فاطمة التريكي: كان لمحاكمة محمد مرسي التي يتباهى بها خصومه أن تمثل مبلغاً نادراً من مبالغ العدالة في دول لم تعرف غير الموت فاصلاً لذهاب الرؤساء لولا عوارها السياسي وما التحق بها من اعتلال قانوني فاقع بحسب هيئات الدفاع على الأقل، "أنا رئيس مصر الشرعي" هكذا هتف مرسي أمام قضاة عاديين يحاكمون رئيس جمهورية ما زالت رئاسته موضع نزاع شعبي وقانوني فمحمد مرسي لم ينتخ ولم يستقل، ومن هذه النقطة يرى أنصاره ووكلائه بطلان المحاكمة من أصلها باعتبار أن رئيس الجمهورية لا يحاكم إلا بموافقة مجلس الشعب وأمام محكمة خاصة، يأخذ المحامون أيضاً تغييب الرجل بعد عزله أسابيع في مكان مجهول ومن ثم اتهامه بالتخابر مع حماس والهروب من سجن النطرون، لكن عندما قرّرت محاكمته طفت على السطح فجأة واقعة حولها لغط كبير هي قضية الاتحادية، في ديسمبر الماضي وقعت مناوشات بين معارضين وموالين لمرسي أمام قصر الاتحادية الرئاسي ورغم صراخ المعارضة انكشف الغبار لاحقاً عن عشرة قتلى ثمانية منهم من الإخوان المسلمين، على أن الثغرة الكبرى في إجراءات المحاكمة برأي المحامين تبقى في اقتصار الاتهام على مرسي وقيادة الإخوان دون إشارة لوزاري الدفاع والداخلية المستمرين في منصبيهما لا بل يؤمّنان المحاكمة وهما برأي منتقديها جزء أصيل من المتهمين المفترضين، فضلاً عن ارتباطهما لاحقاً بسقوط مئات الضحايا في رابعة والنهضة لم يفتح بشأنهم تحقيق واحد، قد يبدو للسلطة الحالية في مصر أنها نجحت في إرسال رسالة لأنصار مرسي بأنه صار من الماضي وأن صورته في السجن هي ما سيرسخ في الأذهان، بينما يرى آخرون أن دخوله واقفاً على قدميه إلى حيث حمل مبارك ممداً على سرير حوّل الرجل البعيد عن المظاهر الرائجة للزعامة إلى رمز للبطولة والمظلومية ستمد أنصاره الشعاعيين بالاستهداف بموجات من الإصرار وهم القائلين بأن الفكر مضادة للرصاص فما عساها تفعل السجون.

[نهاية التقرير]

سرية محاكمة مرسي

عبد الصمد ناصر: موضوع حلقتنا هذه نناقشه مع ضيفينا من باريس، الناشط السياسي إحسان لطفى وفي الأستوديو احمد عبد الحفيظ نائب رئيس الحزب الناصري المصري، مرحباً بضيفينا الكريمين، أستاذ أحمد عبد الحفيظ بدايةً لماذا سرية المحاكمة؟ ولماذا يمنع المحامون الإعلاميون والصحفيون الرافضون للانقلاب من الحضور، ومما تخشى السلطات الحالية؟

أحمد عبد الحفيظ: لا، الحقيقة أنه ما فيش سرية محاكمة بالمعنى القانوني وفي منع الأعلام من تغطية المحاكمة.

عبد الصمد ناصر: هذا هو المراد من السؤال.

أحمد عبد الحفيظ: المراد من السؤال نعم، أنا تقديري أنه منع الأعلام يمكن يكون له سبب رئيسي، أولاً الصورة المزرية للرئيس مبارك التي ظهر بها وهو محمول على سريره ونائم ولا يرد ولا يتكلم، أنا أعتقد أنه لم يكن مصاغ يمكن أنه حد خاف أنه أي صورة معاكسة لها حد واقف على رجليه بس ويتكلم ستكون صورة قد تغلب بالمقارنة.

عبد الصمد ناصر: بمعنى؟ قد تسيء لأنصار الرئيس مبارك وهذا يبدو غير مقبول..

أحمد عبد الحفيظ: قد تسيء للرئيس مبارك ويبدو أنه ده وضع طبيعي، يعني لو محاكمة الرئيس مرسي اللي سبقت الرئيس مبارك سيحاول أن يعكس صورة مغايرة، ودي في صراعات القوة والصور الإعلامية والحاجات هذه لا تبقى، أنا أعتقد أن هذا السبب الرئيسي، السبب الثاني يمكن ما حدش عاوز يسبب جدلاً، يعني أنا مثلاً أعتقد انه الرئيس مرسي لم يكن موفقاً في طريقة الخطاب عموماً في الفترة التي قضاها السنة فلم يعمل، وبالتالي تركه بأنه هو يخاطب المحكمة ويخاطب الناس من خلال وسائل الأعلام في هذه الجلسة الإجرائية لم يكن لينتج نتائج سلبية..

عبد الصمد ناصر: طيب.

أحمد عبد الحفيظ: النتائج سلبية بالنسبة للمحاكمة.

عبد الصمد ناصر: بالنسبة للمحامين والصحفيين؟

أحمد عبد الحفيظ: المحامون، الصحفيون ما هو ينطبق عليهم الأعلام فكرة الأعلام يعني إنما..

عبد الصمد ناصر: لا هذا كان موضوع آخر، موضوع صورة مبارك ممددا على سرير وصورة الرئيس مرسي واقف يتعلق بالصورة إذا نقلت على الهواء.

أحمد عبد الحفيظ: أنا لا أعرف ليه منع الصحفيين هو في الحقيقة منع غير مبرر، الحاجة الثانية أنه فيما قال دفاع الرئيس مرسي أنهم قدموا خمسين طلب لم يقبل منه إلى خمس طلبات هذا وضع غريب جداً وغير مسبوق وإحنا مثلاً أيام ما كنا في محاكمة ثورة مصر عملوا معنا الضغوط هذه في الأول عند النيابة وحاولوا لم يُدخلونا ومنعوا دخول الشباب المحامين كنا إحنا أيامها شباب محامين يعني أو قريبين من الشباب وحاولنا وضغطنا إنما..

ثغرات قانونية وإجرائية

عبد الصمد ناصر: يعني أنت الآن المحاكمة تراها عوار من الناحية القانونية والإجرائية؟

أحمد عبد الحفيظ: لا، قانونية لا أعرف إنما أنه لم يدخل إلا خمسة من ثمانية محامين ده طبعاً حاجة غير مقبولة وتعتبر عوار إجرائي لأنه على الأقل من حق كل متهم أن يكون له محامي خصوصاً أنه فيه..

عبد الصمد ناصر: أسمع رد الأستاذ لطفي لأنه الوقت ضيق جداً في البرنامج، على إن كان يتفق معك حول إن كانت هذه الأسباب، أستاذ لطفي هل ترى هذه الأسباب لسرية المحاكمة وجيهة؟

إسلام لطفي: بسم الله الرحمن الرحيم، لا ما فيش شيء وجيه بس أتفق مع الأستاذ أحمد عبد الحفيظ في انه الانقلابيين ومحكمتهم الغير شرعية كانوا حريصين على أن تظل الصورة لصالح مبارك، هو بنفسه قال أنهم خشوا أنه مرسي يدخل واقف على قدميه ودا دليل على أنهم يحافظون على صورة مبارك، لأنهم بشكل صريح جداً هم امتداد لنظام مبارك هم الثورة المضادة وطبيعي أنهم يحافظوا على صورة كبيرهم يعني ده أول نقطة، النقطة الثانية الحقيقة يعني أنا مش قادر أفهم فكرة أنه في ١٤ متهم يسمح لهم ب ٥ محامين، يعني حتى لم يسمحوا بمحامي لكل متهم ومدخلين لهم محامين أو أمناء شرطة أو مخبرين على أنهم محامين ومعينين من المحكمة، والحقيقة الفلم ده حصل في محكمة مبارك لما فريد الديب أجر شوية محامين باعتبارهم أنهم دول محامين أو مدعين بالحق المدني والمحكمة باظت، الحقيقة مش هي الحاجات التي تبوظ حتى نقول أنها شرعية أو غير شرعية الموضوع ببساطة أن النائب العام قام بتعيينه سلطات الانقلاب ونحن لا نعترف بهذا الانقلاب وبالتالي فكل إجراء يصدر عن هذا الرجل هو إجراء غير شرعي وغير قانوني، ونعود بالأذهان قليلاً إلى الورا لكي نعرف هل هذا نائب عام شرعي أم لا؟ إن إحنا الأهرام كانت نشرت خبر إحالة الرئيس مرسي الرئيس المختطف مرسي إلى النيابة بتهمة التجسس مع حماس، وساعتها تم تحويله إلى النيابة للتحقيق معه بدعوى نشر أخبار كاذبة، والنائب العام طلع بيان يكذب فيه وقال أنه لم يأمر بإحالة أي شيء، فهو رجل وجوده والعدم سواء، ومش عشان شخصه، وإنما هو جاء بناء على انقلاب عسكري ونحن لا نعترف بالانقلاب ولا بما يصدر عنه ولا بما يصدر عن حكومة الانقلاب ولا حتى بما يصدر عن مؤيدي ومناصري الانقلاب، والحقيقة أن الرئيس مرسي النهاردة يعني هم أدواله دفعه قوية حتى لمعارضيهم وهو كسب احترام الجميع، أنا شخصياً كنت معارضا للرئيس مرسي..

عبد الصمد ناصر: طيب لنبق في إطار حديثنا..

إسلام لطفي: ويقول انه هو بموقفه الصمودي..

عبد الصمد ناصر: نعم.

إسلام لطفي: بعث رسالة قوية للجميع وبالأخر بتفارق ما بين رجل شريف وأداءه سيء وبين رجل فاسد وكويس وأداءه سيء.

عبد الصمد ناصر: أستاذ احمد عبد الحفيظ، يعني نبقى في الإطار القانوني يعني..

أحمد عبد الحفيظ: بس أنا عاوز أقول حاجتين تحفظاً..

عبد الصمد ناصر: موضوع النائب العام.

أحمد عبد الحفيظ: لا، سأقول بتحفظين..

عبد الصمد ناصر: نعم، باختصار.

أحمد عبد الحفيظ: يعني ما قاله الأستاذ إسلام ده كلام سياسي ليس له علاقة بالقانون، محكمة من الناحية الفعلية محكمة شرعية النائب العام نائب شرعي مصر، لم يحدث فيها انقلاب في ٣ يوليو وحدث ثورة، لم تكن ثورة بل موجه ثورية.

عبد الصمد ناصر: لا نريد أن ندخل في جدال حول انقلاب وثوراة لا نريد أن نضيع وقتنا سيد عبد الحفيظ.

أحمد عبد الحفيظ: خليني أكمل ، لا معلى ما هو..

إسلام لطفي: ما قلته هو الكلام قانوني حضرتك..

عبد الصمد ناصر: دعني أوضح وجهات النظر للمشاهد ربما أيضاً..

أحمد عبد الحفيظ: ما فيش قيمة للي إحنا نعمله يعني، ما هو المشاهد له رأيه..

عبد الصمد ناصر: السيد لطفي يقول أن نائبا عام قد تم تعيينه من قبل سلطات ما سماه بالانقلاب وبأنه غير شرعي كما أن البعض قال بأن القاضي الأستاذ أحمد صبري هو طرف سياسي مناهض للإخوان كما أن جهاز القضاء في أغلبه أصبح مناهضاً للإخوان والرئيس مرسي بسبب قانون السلطة القضائية، فكيف يمكن أن نضمن محاكمة عادلة شفافة ونزيهة؟

أحمد عبد الحفيظ: في حاجتين: أولاً هذا الكلام ترجمته القانونية أنه كان يتم رد المحققين ولم يحدث أنه حد من المتهمين رد المحقق وي طرح أسبابه وقلم يحدث فيبقى ما جرى من

تحقيقات وإحالة هو كلام شرعي، الحاجة الثانية لم يرد أحد القاضي النهارده..

عبد الصمد ناصر: لماذا لم يحضر أي محام جلسات التحقيق؟

أحمد عبد الحفيظ: لا، أنا لا أعرف إذا حضر أو لم يحضر.

عبد الصمد ناصر: والمحامون لم يطلعوا على التهم ولائحة الاتهام..

أحمد عبد الحفيظ: الإطلاع هذا حاجة ثانية..

عبد الصمد ناصر: وعددهم عشرون ألف ورقة سوى أمس.

أحمد عبد الحفيظ: خيلنا في حاجتين، أنه المحامي لا يحضر تحقيق في جناية هذا الكلام غير قانوني لو كان تم، لأنه النص القانوني واضح أنه كل متهم في جناية لازم يبقى في محامي يدافع عنه، المتهمون رفضوا حضور محامين هذه حاجة ثانية هم رفضوا هم لم يكن لهم دعوة، الإطلاع إحنا عادةً في المسائل الجنائية هذه لا نطلع في أول جلسة للمحكمة ونطلب أجل للإطلاع وما فعلته المحكمة النهارده أنها أدت أجل واسع جداً ثلاث شهور تقريبا في ٨ يناير هذا أجل واسع جداً وكافي للإطلاع وكافي لقراءة الأوراق ولا أعتقد إن سيكون في معاكسة في قراءة الأوراق بس ده اللي ما جرى عليه العمل بس.

عبد الصمد ناصر: قبل الجلسة الأولى لماذا لم يمكّن هؤلاء المحامون من الإطلاع على هذه الأوراق وهي لم تسلم لهم إلا بيوم واحد قبل المحكمة، هذا أمر تعجيزي!

أحمد عبد الحفيظ: عادةً في كل القضايا من هذا القبيل إحنا بقا لنا ٣٠ - ٤٠ سنة أنا بقالي حوالي ٣٠ - ٤٠ سنة محامي، في كل القضايا التي من هذا القبيل حتى في القضايا الجنائية العادية يتأخروا جداً الجهاز الإداري للمحكمة ويمكن النيابة العامة تتأخر جداً في إعداد..

عبد الصمد ناصر: لكن هذه قضية تتعلق بمحاكمة رئيس الجمهورية.

أحمد عبد الحفيظ: يعني إذا كنا نروح لمعارضين أقل قيمة!

عبد الصمد ناصر: طيب يعني كان هناك أيضاً ملاحظة اليوم حول مسألة عريضة الاتهام التي تتحدث عن مقتل عشرة في أحداث الاتحادية بينما لم يذكر في القضية في لائحة الاتهام اليوم سوى شخصين، بالمناسبة معنا ضيفتنا مروة زكريا وهي منسق رابطة أسر شهداء الاتحادية وأرملة أحد قتلى الاتحادية نساءها، لأنه هناك بيان صدر عن هذه الرابطة، سيدة مروة زكريا مرحباً بك معنا في هذه الحلقة، أنتم أصدرتم بياناً قلتم فيه بأنكم تطالبون بمحاكمة المتهمين الحقيقيين في هذه القضية بينما قد يقول البعض أن هذه القضية يفترض أن تكون في صالحكم ولاستخلاص حقوق الشهداء؟

مرودة زكريا: نعم، إحنا كنا أصدرنا بياننا نطالب بوقف المحاكمة الحالية وندب قاضي للتحقيق مستقل، يكون مشهور له بالنزاهة، ويكون لا يتدخل في الصراع الحالي بين سلطة الانقلابيين ومؤيدي الشرعية لأنه إحنا اللي شايفينه ده مسرحية هزلية بتحصل لأن نحن مش دول اللي اتهمناهم في القضية إحنا متهمين ناس تانيين أصلا في القضية هذه.

عبد الصمد ناصر: من هم؟

مرودة زكريا: نعم.

عبد الصمد ناصر: من هم هؤلاء الذين تتهمونهم في هذه القضية؟

مرودة زكريا: نعم.

عبد الصمد ناصر: من هم هؤلاء الأشخاص أو الأفراد أو المسؤولين الذين تفترضون أنهم هم الذين كانوا يفترض أن يكونوا وراء القضبان اليوم وهم المتهمون في هذه القضية؟

مرودة زكريا: أولا وزير الداخلية السابق ثانيا.

عبد الصمد ناصر: أحمد جمال الدين؟

مرودة زكريا: زعماء جبهة، نعم.

عبد الصمد ناصر: أحمد جمال الدين؟

مرودة زكريا: أيوه نعم أيوه، وزعماء جبهة الإنقاذ حمدين صباحي وعمرو موسى وبعض الإعلاميين مثل وائل الإبراشي دول إحنا فعلا بعد أحداث الاتحادية مباشرة نحن قدمنا فيهم بلاغ للنيابة ب ١٣ اسم هم دول اللي إحنا عارفين انه هم دول اللي حرضوا على القتل.

عبد الصمد ناصر: طيب هل من بين هؤلاء مسؤولون أمنيون أو مسؤولون في وزارة الدفاع مثلا؟

مرودة زكريا: والله هو موجود ١٣ اسم بالفعل وطبعا على رأسهم وزير الداخلية.

عبد الصمد ناصر: شكرا لك مرودة زكريا منسقة رابطة أسر شهداء الاتحادية وأرملة أحد قتلى الاتحادية، سنواصل نقاشنا بعد قليل لنقرأ الرسائل التي يمكن أن تبعث بها مثل هذه المحاكمة إلى المصريين سواء من مناصري الشرعية أو الانقلاب، نرجو أن تبقوا معنا

مشاهديننا الكرام.

[فاصل إعلاني]

عبد الصمد ناصر: أهلا بكم من جديد مشاهديننا الكرام في هذه الحلقة التي تناقش الثغرات القانونية والإجرائية في محاكمة مرسي، ضيفانا الكريمين أحمد عبد الحفيظ وإسلام لطفي معنا هنا، إسلام لطفي هذه الصورة التي شهدها المصريون اليوم للرئيس المعزول وراء القضبان وفي المحاكمة ما دلالاتها؟

خطوات ورسائل مدروسة

إسلام لطفي: دلالتها ببساطة يعني زمان لما كان النظام يحب يتجمل يقول: لا أحد فوق القانون أما هذا الوقت نقول لا أحد تحت القانون، يعني في مصر الآن في ظل غياب كامل لأبسط القواعد القانونية أو قواعد المحاكمة العادلة والمنصفة لما يبقى عندنا ١٠ مصريين ماتوا والمفروض أنه المصريون كلهم عملوا قانون سواء والدم كله واحد سواء مصري أو ليس مصرياً ونأخذ دعوى اثنين أو واحد ونسيب ٨ ماتوا هذه إشكالية، لما يكون متهم رئيس الجمهورية بالتخابر مع حماس وبعد كده يلقي نفسه في قضية خاصة بقتل الاتحادية من غير ما يكون موجود قائد الحرس الجمهوري المسؤول عن تأمين القصر الجمهوري وللأغلب بأنه يكون له علاقة بهذا القتل ولا وزير الداخلية السابق ولا معاونيه ولا ضابط ولا حتى واحد متحرز بسلاح وأقول أجيبه هو ومجموعة من معاونيه اللي كانوا جوا القصر أتهمهم بالقتل يبقى أنا بهزر أنا أحاول..

عبد الصمد ناصر: يعني هناك انتقائية بالنسبة للمتهمين وبالنسبة أيضا للضحايا؟

إسلام لطفي: هي أحداث الاتحادية أحداث مؤسفة كويس، وأي أحد أجرم بحق أي مصري يجب أن يسأل، ولكن اللي يحصل هذا هو تلاعب بالناس ومجرد تضییع وقت وضغط سياسي ولا يمت للعدالة بأي صلة، طبعا يتم حاليا حماية لمجموعة من الناس اللي حرضوا زيهم زي بعض من الإخوان، بعض قيادات الإخوان حرضت، ولكن يتم الآن حماية آخرين تمام لصالح توريث مجموعة، لصالح مجموعة أخرى مثلما ذكرت الأستاذة مروة إن جبهة الإنقاذ وبعض رموزها وقيادتها متهمة وطالما القفص كله محرضين بدون فاعلين أصليين كان طبيعيا أنه نحن نشوف كل المحرضين موجودين في القفص كان من الطبيعي أنه نشوف الأستاذ.

عبد الصمد ناصر: طيب، طيب.

إسلام لطفي: حمدين صباحي كويس أو الدكتور عمرو موسى إنما فعليا ما فيش حاجة أنا بس عايز أرجع لنقطة.

عبد الصمد ناصر: لا لا أستاذ اسمح لي اسمح لي أحمد عبد الحفيظ يريد أن يعلق ربما على نقطة ما.

إسلام لطفي: أحمد عبد الحفيظ..

عبد الصمد ناصر: نعود إليك أستاذ إسلام لطفي بعد قليل.

إسلام لطفي: لا ما هو أنا سبته لا أنا سبته.

أحمد عبد الحفيظ: أسمعك أنا جاي أسمعك.

إسلام لطفي: اسمعني.

عبد الصمد ناصر: تفضل.

أحمد عبد الحفيظ: ممكن أسمعك.

عبد الصمد ناصر: نعم.

أحمد عبد الحفيظ: أولا ظهور الرئيس مرسي على رجليه شهادة للمحكمة والجهات اللي احتجزته أنه لم يحدث له شيئا ولم يتعرض لأي انتهاك ما دام نتكلم على اللي إلينا واللي علينا، ثانيا أنا مستعجب جدا كده في قضيتين يعني أنتم عاوزين الرئيس مرسي يشيلوه ١٠ يعني والمتهمين اللي معها يشيلوه ١٠ قتلى يعني لما يكونوا متهمينه بالاثنتين اللي يُقال انه حرض على القتل اللي أسفر عن اثنين مش الإخوان، الثمانية الثانيين بيقوا قضية ثانية على المحامين وعلى مقدمة..

عبد الصمد ناصر: طيب كانت أحداث واحدة!

أحمد عبد الحفيظ: أحداث واحدة ممكن عظيم، عظيم

عبد الصمد ناصر: في ١٠ أشخاص يفترض كما اعتقل اسمح لي كما اعتقل المتهمون في قضية الاثنتين يفترض أن يعتقل المتهمون في قضية الثمانية الآخرين.

أحمد عبد الحفيظ: أكلمك قانوني دي الوقت، في مات عشرة.

إسلام لطفي: اللي يقال ده مالوش أي دعوة بالقانون اللي يُقال ده مالوش أي دعوة بالقانون.

أحمد عبد الحفيظ: أنا لا لا أنت، أنا اللي أقول لك القانون مش أنت اللي تقوله.

إسلام لطفي: ولا له أي علاقة بالقانون.

أحمد عبد الحفيظ: لا لا لا أنت اللي مش فاهم، ومروة بتقول أي كلام يعني أنت عايز تشيل الرئيس مرسي ١٠ يشيلوه لك ١٠ يا سيدي.

إسلام لطفي: ما أنت سألت كذا مرة تكلمت عن الصحفيين وقلت لا أعرف الوضع القانوني هذا في كلامك..

أحمد عبد الحفيظ: لا لا لا طبعا ممكن المحكمة لا تسمح.

إسلام لطفي: هذه محكمة باطلة.

أحمد عبد الحفيظ: شوف إذا سمحت هو الذي قاطعني أنا سمعته للآخر هو اللي قاطعني.

عبد الصمد ناصر: طيب أريد فقط بقي حوالي دقيقتين.

أحمد عبد الحفيظ: طيب بس أقول حاجة أنا سأسأل سؤال أنا هل من المنطقي إن أنا الرجل بتاعي فيه بلاغ بعشرة ماتوا كويس، يقولوا اثنين بس اللي ماتوا والأستاذة مروة قالت انه إحنا مبلغين في العشرة يبقى باقي الثمانية إذا ثبت من التحقيق أن باقي الثمانية اللي حرض على قتلهم حمدين ولا عمرو موسى ولا باقي المقدم فيهم بلاغات من أهالي أو من أهالي هؤلاء القتلى أو الضحايا يعني يبقى يحققها بقضية ثانية وأنت عاوز تشيل الرئيس مرسي العشرة يعني؟

عبد الصمد ناصر: لنعود إلى المحور الحقيقي من الجزء الثاني..

أحمد عبد الحفيظ: هو ده القانون بقي أنا بتكلم القانون كده برضه لما أنا تكلمت على الصحفيين أنا قلت بعلائية وأدنت أن الصحفيين أنهم لم يدخلوا طول اليوم.

عبد الصمد ناصر: يعني اليوم واضح أن السلطات لم تكن تكثرث كثيرا بموضوع الإجراءات والجوانب القانونية بقدر ما اهتمت بأن يظهر الرئيس المعزول محمد مرسي وراء القضبان هل أرادت بذلك أن توصل رسالة إلى المجتمع المصري وإلى المصريين وغيرهم بأن عهد مرسي قد ولى، عهد التيار الإخواني قد انتهى وبالتالي طويت صفحة

الرجل وتياره؟

أحمد عبد الحفيظ: أعتقد الرسالة هذه وصلت أصلا من يوم ٣٠ يونيو و٣ يوليو النهاردة إذا كانوا يتممونها بإجراء قانوني بمحاكمة يتموها لكن يعني المسائل السياسية لا تحسم بالبساطة كده ولا تحجم بمستوى القانون.

عبد الصمد ناصر: طيب أستاذ لطفي تعليق أخير؟

إسلام لطفي: تعليق أخير أنا بقول أن هو لا يمكن بناء دولة بدون عدالة، لا يمكن توظيف القضاء في خلافات سياسية مثل ما حصل انه يطلع رئيس مجلس القضاء الأعلى في بيان الانقلاب يوم ٣-٧ وأنه إذا كانت مسارات العدالة داخل مصر مسدودة في وجه المصريين ولا يوجد سبيل حقيقي لعدالة ناجزه ففي مسارات دولية، الجرائم ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم سنظل وراء الانقلابيين ومن سكت عن جرائمهم ومن شارك فيها وسيأتي يوم يكون فيه كل المصريين أمام القانون سواء لا فرق بين مرسي أو مبارك أو السيسي تمام ولا يوجد فرق بين وزير أو غفير، كل في أجرم بحق المصريين منذ يوم ٢٥ يناير حتى هذه اللحظة سيقترض منه الناس وسيحاكم أمام القضاء وزى ما قلت إذا كنتم تغلقوا مسارات التقاضي الداخلي فهناك مسارات خارجية تمام وفي الحياة متسع للجميع.

أحمد عبد الحفيظ: الغريب أن تدعو للتدخل الخارجي لأنه ده عادة يعني الإخوان ومن نحى نحوهم يعملوه لكن اللي.

إسلام لطفي: عيب، عيب أنا لم أقطعك عيب وأنت سنك كبير وأنا لم أقطعك لو حضرتك..

أحمد عبد الحفيظ: أنا أرجوه معك فعلا أنا أرجوه معك فعلا أننا نعيش ذلك اليوم إن كل من أجرم بحق مواطن منذ ٢٥ يناير إلى الآن يحاكم.

إسلام لطفي:: لو أنت فعلا محامي لازم تعرف أنه في حاجات اسمها، لا لا بعد إذنك بعد إذنك..

عبد الصمد ناصر: ألا تعتقد أن من هذه المحاكمات سيزداد الوضع تأجيجا في المجتمع المصري؟ أستاذ عبد الحفيظ.

أحمد عبد الحفيظ: لما نتائج المحاكمة تبان.

إسلام لطفي: لا لا بعد إذنك بعد إذنك.

أحمد عبد الحفيظ: أن المسائل ستكون في النهاية فيها نوع من التوافق.

إسلام لطفي: لو أنت محامي تعرف أن في حاجة اسمها آليات الحماية الدولية ومصر موقعة عليها، نعم لكن بس عشان نفيد الناس هناك حاجة اسمها آليات الحماية الدولية لحقوق الإنسان مصر موقعة على كل الاتفاقيات الخاصة بها ودي آليات بتسمح للدول أنها تراقب أداءها فيما يخص في مجال حقوق الإنسان مع بعض.

أحمد عبد الحفيظ: على كل الأحوال لما الكلام هذا قيل أيام الرئيس مرسي الاتحادية أنتم قلتم الناس..

إسلام لطفي: أنا مش معني أنا مش معني في..

عبد الصمد ناصر: شكرا أستاذ لطفي شكرا أستاذ عبد الحفيظ، انتهى الوقت انتهى الوقت إسلام لطفي شكرا لك إسلام لطفي الناشط السياسي من باريس وهنا في الأستوديو أحمد عبد الحفيظ نائب رئيس الحزب الناصري المصري وشكرا مشاهدينا الكرام لمتابعتم، بهذا تنتهي هذه الحلقة إلى اللقاء بحول الله.